

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

## عنوان الموضوع:

دور الضرائب في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

حالة الجزائر (2000 – 2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطلبة:

- بوخرص عبد الحفيظ

- شرقي علي الدين

- زاوي إلهام

## أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن لخضر السعيد	أستاذ مساعد-أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ مساعد-أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زواق الحواس	أستاذ محاضر-ب-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و عرفان

قال الله تعالى:

"لأن شكرتم لأزيدنكم"

الآية رقم 07 من سورة إبراهيم

فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم،

من لم يشكر العباد لم يشكر الله،

نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان وسمو الامتتان لأستاذنا

المحترم المشرف: الدكتور بوخرص عبدالحفيظ

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى جميع الأصدقاء والزملاء،

الذين لم يخلوا بنصائحهم وتشجيعاتهم الدائمة والمتكررة.

الطالبيين: شرقي علي الدين

زاوي إمام

# إهداء

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسملة الحياة هي التي من كان

دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي **أمي**

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار هو من احمل

اسمه بكل افتخار أرجو الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها **والدي**

إلى السبب في هذه اللحظات الأستاذ المحترم والقدير نرجو الله أن يطيل في عمره

**بوخرص عبد الحفيظ**

إلى من رافقوني منذ أن رأيت عيناى الحياة **أخي توفيق وهشام** إلى أخواتي نور دربي

إلى براعم البيت **خولة حمادة وجدان رهن محمد**

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم إلى من تذوقت معهم أجمل

اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من جعلهم الله إخوتي بالله

**أصدقائي** الأعراء إلى كل من أتمنى أن أذكرهم إذا ذكروني حفظهم الله.

**شريقي علي الدين**



# إهداء



إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، والتي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب حياتي بحبها، إلى التي لم تبخل علي يوماً بنصيحة أو دعوة صالحة. إلى الصدر الحنون أُمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها. إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان. إلى القلب الكبير أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره. إلى من عشت وتربيت معهم إخوتي، إلى كل الأهل والأقارب إلى جميع زملاء الدراسة.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقتني حتى الآن أختي أبة

إلى كل من وقف معي في لحظات الصعاب وساعدني ولو بكلمة رفعت معنوياتي.

إلى كل من حمل لي ذرة ود ومحبة في قلبها إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة

**زاوي إلهام**

هذا العمل المتواضع.



# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	شكر وعرقان
II	الإهداء
IV	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
أ- هـ	مقدمة عامة
29 - 6	الفصل الأول: الإطار النظري للضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب والسياسة الضريبية
07	المطلب الأول: ماهية الضرائب
11	المطلب الثاني: ماهية السياسة الضريبية
16	المبحث الثاني: ماهية التحفيزات الضريبية
16	المطلب الأول: مفهوم وخصائص التحفيزات الضريبية
17	المطلب الثاني: أهداف التحفيزات الضريبية
19	المبحث الثالث: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
22	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
29	خلاصة الفصل
60 - 31	الفصل الثاني: دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
31	تمهيد
32	المبحث الأول: الإصلاح الضريبي في الجزائر
32	المطلب الأول: أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر
34	المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر
36	المبحث الثاني: التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الضريبة

	وقوانين الاستثمار
36	المطلب الأول: التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الضريبة
43	المطلب الثاني: التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الاستثمار
46	المبحث الثالث: أثر التحفيزات الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر
46	المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2015)
53	المطلب الثاني: تقييم دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
57	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
60	خلاصة الفصل
62	خاتمة عامة
66	قائمة المراجع

فهرس الجداول  
والأشكال

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
42	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة (2000-2015)	(2-1)
45	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة (2001-2010) حسب أهم الدول المستثمرة فيها	(2-2)
46	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرحة في الجزائر للفترة (2002-2015)	(2-3)
48	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) جانفي 2003 إلى مارس 2014.	(2-4)
49	اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية	(2-5)
49	تكلفة الإعفاءات الضريبية كنسبة من الضرائب العادية والنتائج المحلي الإجمالي بالجزائر (2000-2004)	(2-6)
50	تطور التكاليف الضريبية في (A.P.S.I)، (A.N.D.I)	(2-7)
50	عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر للفترة 2002 - 2015	(2-8)
51	مناصب الشغل وقيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 2002 - 2015	(2-9)

الصفحة	العنوان	الرقم
22	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	(1-1)
42	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة (2015-2000)	(2-1)
46	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة ( 2010-2001 ).	(2-2)
47	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرحة في الجزائر الفترة (2015-2002).	(2-3)

# مقدمة عامة

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجية في كل اقتصاديات العالم، حيث يلعب دورا هاما في نقل التكنولوجيات والتقنيات الحديثة، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، ونظرا لأهميته اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار، وتعتبر التحفيزات الضريبية أحد الأساليب المستخدمة لجذب المستثمرين، وبالتالي أصبحت الضريبة وسيلة هامة في يد الدولة تستعملها لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى للرفع من حجم هذا الاستثمار، حيث عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من المزايا الضريبية والحوافز المغرية، وذلك من أجل توفير مناخ استثماري ملائم.

### أولا- إشكالية البحث:

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

**كيف أسهمت الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 2000-2015؟**

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- 01- ما المقصود بالسياسة الضريبية؟ وما هي أهدافها؟
- 02- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هو دوره في رفع مستوى النمو الاقتصادي؟
- 03- ما هي طبيعة التحفيزات الضريبية المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

## ثانيا - فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية السابقة صياغة مجموعة من الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة:

- 01- السياسة الضريبية هي أداة مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 02- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- 03- إن الارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يرجع إلى التحفيزات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

## ثالثا - أهداف البحث:

إن الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تناولنا لهذا الموضوع تتمثل في الآتي:

- 01- إبراز الحوافز الضريبية التي يقدمها المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي.
- 02- معرفة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- 03- التطرق إلى الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## رابعا - أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 2000-2015، بسبب الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر والمنافسة القائمة بين مختلف الدول لجلبه.

## خامسا - دوافع اختيار البحث:

- 01- الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

02- تتبع القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر.

### سادسا - منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي من خلال الإطار النظري للضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر.
- المنهج التحليلي لتحليل الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

### سابعا - حدود الدراسة:

- زمانيا: تم اختيار الفترة 2000-2015.
- مكانيا: تخص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي حالة الجزائر.

### ثامنا - الدراسات السابقة:

01-دراسة حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006، تحت إشراف الأستاذ حسين رحيم، حيث تناولت الإشكالية التالية: ما هو أثر السياسة الضريبية في الجزائر على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة؟ حيث خلصت إلى أن للضريبة تأثيرا هاما في توفير مناصب عمل خاصة على الاستثمارات التي تعتمد على عنصر العمل، كذلك أن السياسة الضريبية تعد أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة، نظرا لإسهاماتها في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر، إلا أن نظامها الضريبي مازال يعاني العديد من النقائص أهمها عدم الاستقرار وهذا ما يثبتته كثرة التعديلات الضريبية.

02- دراسة والي صفية، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة (الجزائر - تونس) -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2012، تحت إشراف الأستاذ سعداوي موسى، تبلور محور الإشكالية في: فيما يكمن دور التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الجزائر وتونس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وقد توصلت لعدة نتائج أهمها أن القرار الدولي للاستثمارات الأجنبية دون شك يعتمد على اختيار أحد صيغ الاستثمار تبعا للمزايا الضريبية الممكن الحصول عليها ضمن اعتبارات محددة.

03- دراسة زواق الحواس، دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، 2016، تحت إشراف الأستاذ الدكتور صالح صالحي، حيث تناول الإشكالية التالية: ما هو دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ حيث توصل إلى عدة نتائج أهمها أن دور الحوافز الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار لا يعود إلى طبيعة هذه الأدوات بقدر ما تعود لطريقة استخدامها، كما أن فاعلية الحافز الضريبي تتوقف على دقة اختيار نمط التحفيز ومجاله وتناسبه مع الهدف المأمول من إقراره.

### تاسعا - هيكل البحث:

يتضمن هيكل دراسة هذا البحث فصلين، خصص الفصل الأول للإطار النظري للضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث خصصنا المبحث الأول للجانب المفاهيمي للدراسة من حيث مفهوم الضريبة والسياسة الضريبية، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى ماهية التحفيزات الضريبية، أما المبحث الثالث فقد خصص للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ماهيته وعلاقته بالضريبة.

أما الفصل الثاني فخصصناه لأثر التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تحدثنا في المبحث الأول عن الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال أسباب وأهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، أما المبحث الثاني خصص للتحفيزات الضريبية المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد خصص لدور التحفيزات الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوجنا دراستنا بخاتمة متضمنة أهم النتائج حول الموضوع.

# الفصل الأول

الإطار النظري للضريبة  
والاستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد:**

تعتبر السياسة الضريبية إحدى الاهتمامات الرئيسية لدى واضعي السياسة الاقتصادية، حيث بقدر ما تكون السياسة الضريبية فعّالة بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني.

كما يلقي الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما ملحوظا من طرف الدول والحكومات، وهذا نظرا لما لديه من مزايا يقدمها للدول المضيفة من تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا والمساهمة في توازن ميزان المدفوعات، حيث صار يلقي الدعم من قبل الدول النامية وهذا لما يحققه من توازن في الاقتصاد الكلي، وهذا ما ينعكس على الجانب الاجتماعي من رفاهية وازدهار، ولمعرفة الأساس النظري للضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للضرائب والسياسة الضريبية؛
- **المبحث الثاني:** ماهية التحفيز الضريبية؛
- **المبحث الثالث:** الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول - الإطار النظري للضرائب والسياسة الضريبية

تعتبر الضرائب من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، والتي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها، كما تلعب دورا هاما في إطار السياسة المالية في تحقيق أهدافها الاقتصادية المختلفة، كما أن السياسة الضريبية هي فرع من فروع السياسة الاقتصادية التي يمكن للدولة توظيفها لتحقيق أهدافها في المجالات المختلفة.

### المطلب الأول - ماهية الضرائب

#### أولا- تعريف الضريبة:

**01- تعريف "ميشال دارن":** هي اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف<sup>1</sup>.

**02- تعريف "رفعت محجوب":** هي اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين دون مقابل، وذلك بغرض تحقيق نفع عام<sup>2</sup>.

**03- التعريف الثالث:** « هي فريضة إلزامية تحددها الدولة، ويلزم المكلف بأدائها بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه، تحقيقا لأهداف المجتمع<sup>3</sup>».

**ثانيا - التصنيفات المختلفة للضرائب:** تتعدد أنواع الضرائب وتختلف باختلاف الزوايا التي ينظر منها، ومن نتائج تنوع الضرائب نجد العدالة الضريبية وأيضا العمل على خلق نظام ضريبي تغلب فيه المزايا على العيوب، ويمكن تصنيفها حسب الزوايا التالية:

<sup>1</sup>-j.Alexandre, **Droit fiscal Algérien**, OPU Alger, 1990, P26.

<sup>2</sup>- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء1، دارهومة، الجزائر، 2005، ص11.

<sup>3</sup>- والي صافية، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة (الجزائر-تونس)-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2012، ص 4.

**01- التصنيف القائم على طبيعة الضريبة (طريقة فرضها):** وتنقسم إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة:

(أ) - **الضرائب المباشرة:** هي ضرائب تفرض على الدخل أو الأموال بشكل مباشر، وهناك نوعين من الضرائب المباشرة، الأول الضرائب المباشرة على الدخل وهنا تفرض الضريبة على دخل المكلف، أما الثاني الضرائب المباشرة على رأس المال وهنا تفرض على ما يمتلكه المكلف من رأس المال<sup>1</sup>.

(ب) - **الضرائب غير مباشرة:** هي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك ومن بينها تلك المتعلقة بالضرائب على الإتفاق مثل الرسم على القيمة المضافة، أي تقع على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المقدمة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء، أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة مثل الضرائب على الواردات، البيع، النقل وغيرها<sup>2</sup>.

❖ **مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة و الضرائب الغير مباشرة:** للضريبة المباشرة مزايا تتمثل في أنها سهلة التحصيل وثابتة المردودية نسبيا كما أنها مرئية ومعروفة القيمة من طرف المكلف بالضريبة، أما الضريبة الغير مباشرة فتعتبر سهلة المراقبة نسبيا و مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة، كما أنها جد منتجة وتمتاز بمرونة اقتصادية قوية وسريعة التحصيل، أما من ناحية عيوب الضريبة المباشرة أنها تتصف بطول مدة التحصيل و مرونة اقتصادية ضعيفة، وهي أيضا مقبولة بشكل سيء من طرف المكلف بالضريبة، أما الضريبة الغير مباشرة فهي ثقيلة المراقبة و غير مستقرة المردودية كما أن تحصيلها ناقص (غش ضريبي)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- محمد إبراهيم عبد اللاوي، نشأة المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص74.

<sup>2</sup>- محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 57-58.

<sup>3</sup>- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 71.

**02- التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق:** حسب هذا التصنيف يمكن تصنيف الضرائب إلى الضرائب العينية والضرائب الشخصية، بالإضافة إلى الضرائب الموحدة والضرائب المتعددة، الضرائب الخاصة والعامة، ويأتي هذا التصنيف كآتي:

(أ) - **الضرائب العينية والضرائب الشخصية:** فالضرائب العينية هي التي لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية لدافع الضريبة مثل ضرائب الاستهلاك، أما الضرائب الشخصية فهي الضرائب التي تراعي عند فرضها ظروف المكلف الشخصية ومقدرته التكلفة على الدفع ونوع مصدر الدخل مثل ضريبة الدخل<sup>1</sup>.

(ب) - **الضرائب الموحدة والضرائب المتعددة:** فالضرائب الموحدة هي التي تعتمد عليها الدولة في إيراداتها على ضريبة واحدة فقط وتفرض على موضوع واحد بمعنى وعائها واحد بصفة أساسية مثل ناتج الأرض أو الثروة، أما الضريبة المتعددة فهي عدة ضرائب تفرض على الشخص وتتنوع بتنوع موارده وممتلكاته، وهي تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة المالية<sup>2</sup>.

(ج) - **الضرائب الخاصة والضرائب العامة:** فالضرائب الخاصة هي التي تضم فئة واحدة أو شريحة واحدة من الدخل حيث تعتبر ضريبة تحليلية ما دامت أنها تستهدف كل عنصر من عناصر الدخل، أما الضرائب العامة فهي ضرائب تركيبية تقع على الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة مثل الضرائب على رأس المال<sup>3</sup>.

**03- التصنيف القائم على ظروف الضرائب (تبعاً لمعدلها):** ويمكن تصنيفها إلى الضرائب التوزيعية والقياسية، الضرائب النسبية والتصاعدية، ويأتي هذا التصنيف كآتي:

<sup>1</sup> - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 67.

<sup>2</sup> - سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 132.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 131.

(أ) - **الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية**: يقصد بالضريبة التوزيعية تلك الضريبة التي كانت الإدارة الجبائية أو النظام الجبائي يحدد حصيلتها الإجمالية من الأفراد أو الممولين مقدما، أما الضريبة القياسية ( الضريبة التحديدية) هي التي يحدد المشروع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة محددة، تاركا أمر تحديدها للظروف الاقتصادية<sup>1</sup>.

(ب) - **الضريبة النسبية والضرائب التصاعدية**: تعرف الضريبة النسبية بأنها ضريبة محسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة، أما فيما يخص الضريبة التصاعدية فهي نسبة مئوية للاقتطاع الضريبي تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الوعاء<sup>2</sup>.

**04- التصنيف القائم على أساس المادة الخاضعة للضريبة**: وحسب هذا التصنيف يتم تقسيم الضرائب إلى:

(أ) - **الضرائب على الأشخاص**: حيث يكون الأشخاص وعاء لهذه الضرائب، وكان هذا النوع هو السائد في القديم إلا أنه أخذ يختفي في النظم الحديثة، لأنها تتخذ من الأشخاص وعاء لها وهذا يتنافى مع كرامة الإنسان، إضافة إلى أنها لا تحقق العدالة الضريبية للتفاوت الكبير في قدرة الأفراد المالية.

(ب) - **الضرائب على الأموال**: وهي تعتبر مال الشخص هو وعاء الضريبة، دون أخذ شخصه في الاعتبار حيث تقتطع الضريبة على أساس ما يملكه من أموال أو ما يكسبه من دخل<sup>3</sup>.

**05- التصنيف الاقتصادي للضرائب**: وتصنف إلى الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك وعلى رأس المال، ويأتي هذا التصنيف كالاتي:

<sup>1</sup>- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 185.

<sup>2</sup>- ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص-دراسة حالة ولاية تلمسان-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص ص 29-30.

<sup>3</sup>- محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(أ) - **الضريبة على الدخل**: يعرف الدخل على أنه كل ثروة قابلة للتقويم النقدي يحصل عليها الممول بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء يمكنه من إشباع حاجاته باستهلاكه دون المساس بماله الأصلي، ومن مزايا الضريبة على الدخل أنها تمتاز بالبساطة والسهولة في تحديد السعر الضريبي، وأنها أقل نفقة بالنسبة لإدارة الضرائب، وذلك لسهولة الحصول على المعلومات عن المكلف بالضريبة، وكذلك أنها أقرب لبناء العدالة من غير تعارض الضرائب وفيما يخص تحديد الحد الأدنى المعفى من الضريبة فهو أكثر ملائمة.

(ب) - **الضرائب على الاستهلاك**: الاستهلاك أو ما يطلق عليه بالنفقات الجارية وهو بديل الدخل كقاعدة للضريبة، أي أن الإنفاق على سلع الاستهلاك يعد أيضا دلالة على الوضع الاقتصادي للفرد، فنجد أن النظم الضريبية قد أخضعت الدخل للضريبة، ونجد في نفس الوقت أن الإنفاق أو الاستهلاك يخضع للضرائب.

### المطلب الثاني - ماهية السياسة الضريبية

تعد السياسة الضريبية أحد شقي السياسة المالية التي تعرف بأنها " تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف"<sup>1</sup>.

#### أولاً - مفهوم ومميزات السياسة الضريبية:

**01- مفهوم السياسة الضريبية**: لقد تعددت التعاريف المرتبطة بالسياسة الضريبية، وقد ارتبط بعضها بالجانب الإجرائي والتقني للضريبة فقط، في حين ربط البعض منها مفهوم هذه السياسة بالنظام أو المذهب الاقتصادي المطبق ووضعه وظروفه، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لعدة تعاريف نذكر منها:

<sup>1</sup> - الحواس زواق، "دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2016، ص 72.

(أ) - **التعريف الأول:** " هي تلك الطريقة المتخذة في إدارة التنظيم الضريبي للحصول على المبالغ المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة، كي تتمكن من تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف".

(ب) - **التعريف الثاني:** " هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع<sup>1</sup>".

(ج) - **التعريف الثالث:** " هي مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية<sup>2</sup>".

**02- خصائص السياسة الضريبية:** تتميز السياسة الضريبية على غرار باقي فروع السياسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نذكر منها<sup>3</sup>:

(أ) - **التكامل بين برامجها:** فهي مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط، وتقوم الدولة بتسويرها قصد تحقيق أهداف معينة.

(ب) - **التنوع في أدواتها:** فهي تعتمد في تحقيق أهدافها على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، إذ يتم تنسيقها مع البرامج المتكاملة التي تضعها الحكومة، ومن هذه الأدوات الحوافز الضريبية التي تمنح لأنشطة اقتصادية أو مناطق جغرافية معينة بهدف تشجيع الاستثمار فيها.

<sup>1</sup> - والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>2</sup> - الحواس زواق، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص ص 74-75.

(ج) - تكاملها مع باقي فروع السياسة الاقتصادية في الأهداف: فهي جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق نفس الأهداف.

### ثانيا - قواعد وأهداف السياسة الضريبية:

01- قواعد السياسة الضريبية: هناك مجموعة من القواعد يجب أن يركز عليها النظام الضريبي لأية دولة عند رسمه للسياسة الضريبية لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية نذكر منها<sup>1</sup>:

(أ) - **تحديد الأهداف:** ينبغي أن يتم وضع هذه السياسة في ظل تحديد الأهداف الرئيسية ذات الأولوية للنظام الضريبي للدولة خلال فترة زمنية محددة، دون تجاهل الواقع السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي داخليا وخارجيا.

(ب) - **التنسيق بين أهدافها وأهداف باقي فروع السياسة الاقتصادية:** يرتبط نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها بمدى التنسيق بين أهداف كل فرع من فروع هذه السياسة مع باقي فروعها، وضمن هذا الإطار ينبغي صياغة السياسة الضريبية.

(ج) - **تجنب القرارات المتناقضة:** ينبغي تجنب التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها، من ذلك التوسع في الحوافز الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، قد يكون على حساب الهدف المالي للضريبة، وبالتالي التأثير سلبا على إيرادات الميزانية العامة للدولة.

(د) - **التوليف والمزج المناسب لأدواتها:** وذلك عند تحديد الهيكل الضريبي من حيث:

- اختيار نوعية الضريبة، وثقلها النسبي في مجموع الإيرادات الضريبية؛

<sup>1</sup> - الحواس زواق، مرجع سبق ذكره، ص 75.

• تحديد معدلات تتماشى مع نوعية النشاط الاقتصادي وأهميته، ودون الإضرار بالمؤسسات والخزينة العمومية.

**02- أهداف السياسة الضريبية:** لقد أدى توسع تدخل الدولة إلى توسع وظيفة السياسة الضريبية، بالإضافة إلى اعتبارها أداة تمويلية أصبحت تؤدي دورا هاما في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من أجل تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

**(أ) - تكوين رأس المال:** يعتبر تكوين رأس المال من أهم محددات النمو الاقتصادي، وللسياسة الضريبية دور فعال في زيادة معدله، وذلك من خلال التأثير على كل من المدخرات وحجم الاستثمار، وذلك من خلال منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، التي تؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد والمستثمرين، وبالتالي إمكانية زيادة الاستثمارات.

**(ب) - سرعة التطور التكنولوجي:** يساهم كل من التعليم والتدريب في إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا على السواء، وتؤثر السياسة الضريبية في سرعة التطور التكنولوجي من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى<sup>1</sup>.

**(ج) - تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** لا نقصد بالاستقرار تحقيق الثبات، وإنما تحقيق عدم الاضطراب أو اللاتوازن في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة ( فهدف السياسة الإستقرارية في مجتمع ينمو هو تحقيق الاستقرار في معدل النمو وليس العمل على ثبات حجم الدخل القومي)<sup>2</sup>.

**(د) - توجيه الاستهلاك:** تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، هذا يعني أنه كلما فرضت ضرائب مرتفعة على بعض السلع الضارة أو الكمالية مثلا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، إلا أن هذا الانخفاض

<sup>1</sup> - حجار مبروكة، اثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006، ص 46.

<sup>2</sup> - علي عباس عياد، النظم الضريبية المقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1978، ص 58.

لا يتم دفعة واحدة بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى، والعكس إذا فرضت ضرائب منخفضة على بعض السلع فهذا يؤدي إلى تشجيع استهلاكها.

**05-تصحيح إخفاقات السوق:** يقصد بإخفاق السوق عجز السوق التنافسي عن تخصيص الموارد بكفاءة، وعدم قدرته على تحقيق العدالة في توزيع الدخل<sup>1</sup>، فالسوق الذي يعمل على تخصيص جيد للموارد هو سوق المنافسة الكاملة، إلا أن هذا السوق غير موجود على الواقع.

(هـ) - **زيادة تنافسية المؤسسة:** تؤثر الضرائب على تنافسية المؤسسات من خلال التأثير على عوامل الإنتاج، أي على رأس المال واليد العاملة والمواد المستعملة، حيث نلاحظ أن ارتفاع الضرائب المباشرة تؤدي إلى تقليص أرباح المؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج والعكس صحيح<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطبع، الجزائر، 2003، ص 54.

<sup>2</sup> - حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

## المبحث الثاني - ماهية التحفيزات الضريبية

## المطلب الأول - مفهوم وخصائص التحفيزات الضريبية

## أولاً - مفهوم التحفيز الضريبي:

يمكن تعريف التحفيز الضريبي على أنه " تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس، فهو يمثل مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين، والذين يلتزمون بمعايير وشروط معينة يحددها المشرع وهي عامة تتمحور حول طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد"<sup>1</sup>.

## ثانياً - خصائص التحفيزات الضريبية:

**01- إجراءات مبنية على الطابع الطوعي:** حيث يمكن للمستثمر أو المؤسسة أن الاستفادة من الحوافز في حالة امتثالها للشروط والمعايير المطلوبة، كما يبقى لها خيار رفضها دون التعرض لعقوبات<sup>2</sup>.

**02- إجراء هادف:** تسعى الدول النامية لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين، ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية، وتقدم الكثير من أنواع الحوافز الجبائية لهؤلاء المستثمرين بغرض تحقيق بعض الأهداف والتي من أهمها<sup>3</sup>:

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد، أو استمرار القائم منها وتوسعته؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية؛

<sup>1</sup> - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 178.

<sup>2</sup> - الحواس زواق، مرجع سبق ذكره، ص 123.

<sup>3</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الاجتماعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 118-119.

- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلا من تحويلها إلى الخارج؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات الصناعية التامة الصنع.

**03- إجراء له مقاييس:** إن التحريض الضريبي موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة، هذه الفئة يجب أن تحترم بعض المقاييس التي يحددها المشرع، كتحديد نوعية النشاط، مكان إقامته، والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد.

### المطلب الثاني - أهداف التحفيز الضريبية

تهدف التحفيز الضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

#### أولا- الأهداف الاقتصادية<sup>1</sup>:

- تنمية الاستثمار: حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبء الضريبي ومن ثمة حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة؛
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية؛
- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج؛
- تخفض تكلفة الاستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

#### ثانيا- الأهداف الاجتماعية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>- يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مدخل تحليلي مقارنة، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 60.

- المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها بتوفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى الجهوي وحتى على المستوى الكلي للدولة؛
- تحقيق التوازن الجهوي من خلال الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها، وذلك لتقليص الهوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا، وهذا حتى يتم القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط استقرار السكان.

<sup>1</sup> - المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص 14-15.

## المبحث الثالث - الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات والدول، وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة، نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى الميادين.

### المطلب الأول - ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

#### 01- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

(أ) - **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):** يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مباشر حيث يمتلك المستثمر 10% وأكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبية إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين<sup>1</sup>.

(ب) - **تعريف فريد النجار:** يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو دخول الشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البيئية، بحوث اقتصادية عربية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 126.

<sup>2</sup> - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

(ج) - تعريف زياد رمضان: الاستثمار هو عملية الاستغناء عن مقدار من المال يمتلكه الفرد في فترة معينة ولأجل محدد من الزمن قد يطول أو يقصر، وربطه بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية<sup>1</sup>.

## 02- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد والتنوع، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار، ويتم هذا التصنيف كالتالي<sup>2</sup>:

### (أ) - من حيث الملكية:

- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويقع هذا نتيجة إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو شراء مشروع أو شركة محلية قائمة.

- الاستثمار المشترك: ويقع هذا نتيجة إقامة مشروع جديد لشركة أجنبية مملوكة بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أجنبي ومحلي، كذلك شراء مستثمر أجنبي جزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة.

### (ب) - من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي كتربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي.

- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: ويتمثل في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجنب.

<sup>1</sup> - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 1998، ص 13.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 52.

- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: وهو شبيه الاستثمار الأجنبي الصناعي غير أن منتجات هذا النوع تكون في شكل خدمات مثل الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين ومكاتب الدراسات والفنادق... الخ<sup>1</sup>.

### 03- أسباب وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

#### أ- أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الأسباب التاريخية: لما كانت معظم الدول النامية عبارة عن مستعمرات أوروبية سهلت عملية اقتحام الشركات الأوروبية لهذه المستعمرات من أجل الاستثمار فيها واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية وأهم هذه الشركات تمثلت في المناجم وشركات بترولية أمريكية وأوروبية، والشركات المستثمرة في القطاع الفلاحي خاصة في الدول النامية الإفريقية وفي أمريكا اللاتينية.

#### - الأسباب الموضوعية:

- استغلال فرصة سعة أسواق الدول النامية واحتلال مكانة إستراتيجية فيها، من أجل مواجهة الطلب المحلي أو التصدير؛
- وفرة الموارد الأولية الضرورية في مختلف ميادين الصناعة وبالتالي تسعى الشركات الأجنبية إلى الدول النامية من أجل استخراج المواد الأولية لغرض التصدير، أو القيام بعمليات أخرى عليها وبيعها في الدول المضيفة؛
- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنجاز كإنجاز الأراضي وأجور العمال وتكاليف النقل؛
- الاستفادة من التسهيلات والمزايا والإعفاءات في شكل إجراءات قانونية وإدارية مقدمة من أجل تشجيع قدوم الاستثمار إلى الدول النامية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>2</sup> - فتحي غزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 231.

ثانياً - أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

### 01- أهداف المستثمر الأجنبي:

- تحقيق العائد الملائم: فهدف المستثمر الأجنبي من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع؛
- المحافظة على رأس المال الأصلي: وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة، لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح، ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحاً فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة؛
- ضمان السيولة اللازمة: لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيلة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات البشرية اليومية تجنباً للعسر المالي الذي قد يعترض المشروع.

### 02- أهداف الدول المضيفة: تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول المضيفة خاصة النامية

منها إلى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي<sup>1</sup>:

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة.

### المطلب الثاني - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وهذه المحددات هي<sup>1</sup>:

**01- الاستقرار السياسي:** الذي يتضمن عدم حصول تغيرات سياسية حادة بحيث يمكن أن تؤثر على عمل الاقتصاد وعلى البيئة الاقتصادية التي يستخدم الاستثمار الأجنبي فيها، لذلك تتجه في الغالب مشروعات الاستثمار الأجنبي نحو الدول التي يتحقق فيها استقرار سياسي أكبر، ويرتبط بهذا طبيعة النظام السياسي، والذي يقتضي أن يكون متماشيا على الأقل مع التوجهات السياسية للدول المصدرة للتمويل الخارجي وغير متناقض معها إن لم يكن مطلوبا خدمة هذا النظام لتوجهات الدول التي توفر التمويل حتى تتوجه الموارد المالية إليها.

**02- المحددات الاقتصادية:** التي تشتمل على مجموعة من المؤثرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد المحلي ومن أهمها:

(أ) - **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** تقاس بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ودرجة تركيز الصادرات، فكلما زادت تلك الدرجة كلما كان الاقتصاد المحلي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

(ب) - **القوة التنافسية للاقتصاد المحلي:** تقاس بمعدل نمو الصادرات، فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد المحلي، و بالتالي كان هذا الأخير جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

(ج) - **القدرة على إدارة الاقتصاد المحلي:** تقاس من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها، وعدد شهور تغطية الواردات، فكلما زادت كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد المحلي وازدادت جاذبيته للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

<sup>1</sup> - والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(د) - قوة الاقتصاد المحلي واحتمالات نموه وتقدمه: يقاس من خلال مؤشرين هما: معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد المحلي للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح<sup>1</sup>، وكذلك معدل التضخم، كلما انخفض دل ذلك على جاذبية الاقتصاد المحلي للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

**03- حجم السوق واحتمالات النمو:** يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية؛
- لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

**04- المناخ الثقافي والاجتماعي:** يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية، التدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، درجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛

<sup>1</sup>- والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

• درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

**05- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل المهمة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جذاباً للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها<sup>1</sup>:

(أ) - **وجود قانون موحد للاستثمار:** حيث يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

(ب) - **وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر:** حماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تمويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

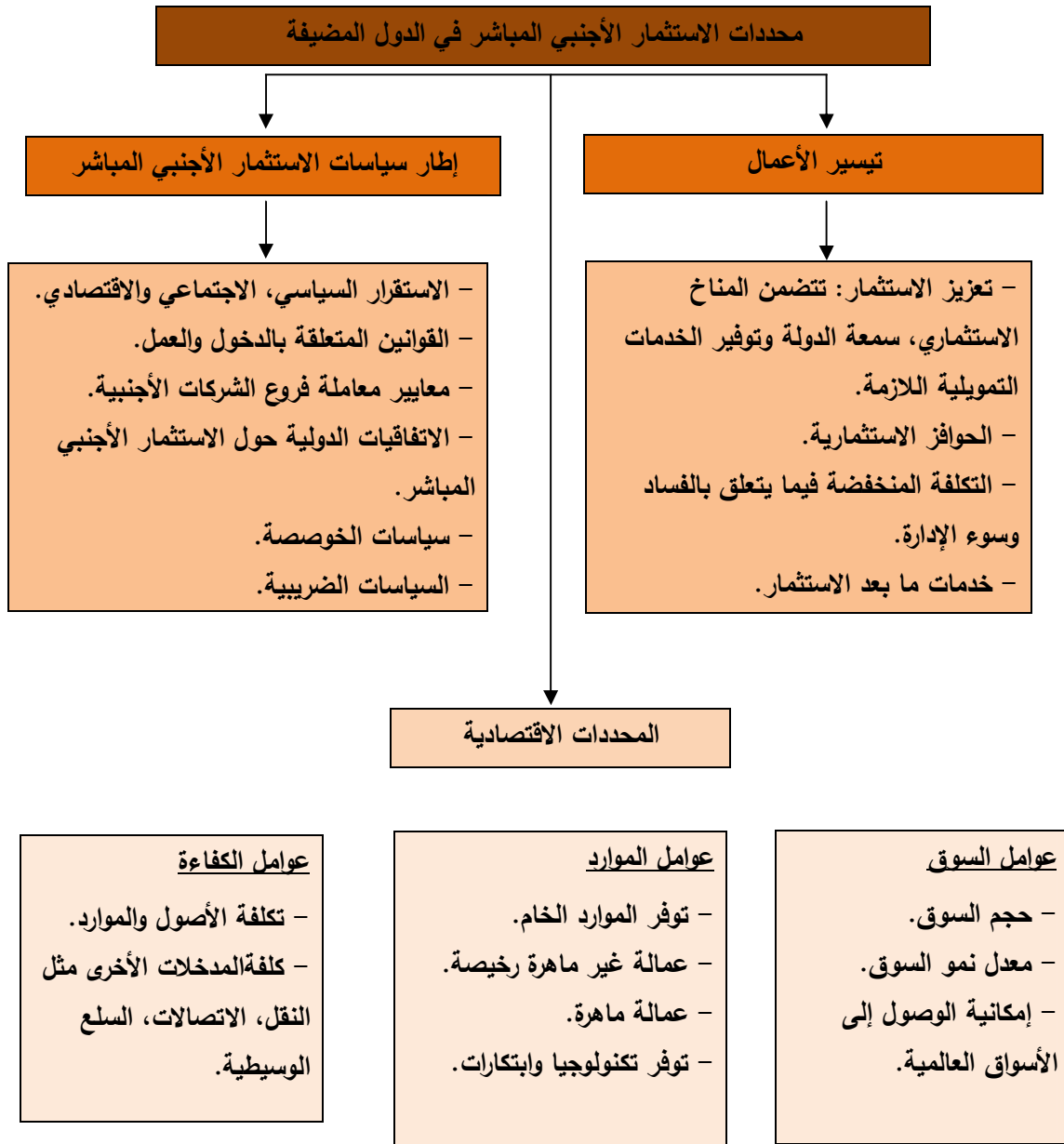
(ج) - **وجود نظام قضائي:** يجب أن يكون قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

**06- البيئة التحتية:** توفير بيئة تحتية تتمثل في مرافق رأس المال الاجتماعي كالمدارس، المستشفيات، الطرقات، الجسور، مشاريع الماء والكهرباء، الاتصال، التأمين، وكافة الخدمات التي تستند المشروعات الإنتاجية عليها عند قيامها بعملياتها الإنتاجية<sup>2</sup>، وينطوي تصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أنواع يوضحها الشكل الآتي:

<sup>1</sup>- والى صافية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

<sup>2</sup>- والى صافية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الشكل رقم (1-1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.



Source: UNCTAD, World investment report: trends and determinants overview, New York and Geneva, 1998, p 96.

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (01) ثلاث محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر الأجنبي، فإطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار الاستقرار السياسي يكون ذو أثر مباشر على قرارات المستثمر، كما تلعب التسهيلات

لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين والتي ترتبط بحوافز الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية، والحد من الفساد دورا مهما في تحسين مناخ الاستثمار.

### ثانيا - علاقة الضرائب بالاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال مجموع المفاهيم المتناولة عن موضوع الاستثمار، يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور فعال في دفع حركة التنمية الاقتصادية، لكن ليحقق الاستثمار بمختلف أنواعه المحلي منه والأجنبي هذا الهدف يجب أن يركز على مجموعة من القوانين والأسس.

بالإضافة إلى هذا هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الاستثمار، ومن بين هذه الأخيرة نجد موضوع الضرائب، التي تعتبر الركيزة الأساسية لعلم المالية وفريضة مالية تدفع جبرا للدولة، وتستخدم من أجل تحقيق التوازنات وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أن الضرائب تعتبر موجه هام لمسار الاستثمارات.

فالاستثمار يتوقف من ناحية على سعر الفائدة السائد في السوق، ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، فالضرائب تؤثر على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الأرباح وزيادة معدلاته، وينخفض الميل للاستثمار كلما انخفض معدل الربح<sup>1</sup>.

كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار حساسية اتجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي، حيث أن للحوافز الضريبية دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وذلك نظرا لما يقدمه من مزايا تمكن الدول المضيفة من استعمالها كأداة لتوجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية، ويتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر أكبر من الإعفاءات والحوافز الضريبية

<sup>1</sup> - نصيرة بوعون يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص ص 76-77.

للمشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية، كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أن تؤدي دورا مؤثرا في تشجيع الصناعات التصديرية بتوفير تسهيلات لمداخلتها ومخرجاتها، حيث تتمثل هذه المزايا في استعمال الدولة أدوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن استخدام الأسعار الضريبية كأداة جذب المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين أي التمييز عند تحديد سعر الضريبة وفقا للسعر العادي أو استخدام الإعفاء الضريبي بطريقة تسمح لها بأن تمارس دورا مهما في التأثير على حجم الاستثمارات ونمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، وهذا من خلال الدور المهم الذي يلعبه في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة وتزيد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها وخاصة المشروعات التي تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية، مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تعطي هذا الحافز، نظرا لأهميته لجأت إليه مختلف الدول النامية منها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - يونس أحمد البطريق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 83.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الضريبة هي عبارة عن أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المهمة، وآلية مساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التوجيه الأمثل للموارد المالية وتحقيق أهداف المجتمع، كما تعد السياسة الضريبية أحد شقي السياسة المالية، هذه الأخيرة لها شق يمثل السياسة الإنفاقية، وشق يمثل السياسة الإيرادية والتي تعتبر السياسة الضريبية أحد مكوناتها.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر الظاهرة الاقتصادية، التي تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك فالاستثمار الأجنبي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، كما أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الاستثمار ومن بين هذه الأخيرة نجد الضرائب.

# الفصل الثاني

دور التحفيزات الضريبية في  
جذب الاستثمار الأجنبي  
المباشر في الجزائر

**تمهيد:**

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على طبيعة النظام الضريبي في الجزائر، و إبراز أهم التطورات التي عرفها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2015)، بالإضافة إلى أهم الامتيازات الضريبية الممنوحة قصد تشجيعه، وأهم العراقيل التي تواجه هذه الاستثمارات.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: الإصلاح الضريبي في الجزائر؛**
- **المبحث الثاني: التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الضريبة وقوانين الاستثمار؛**
- **المبحث الثالث: أثر التحفيزات الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

## المبحث الأول - الإصلاح الضريبي في الجزائر

### المطلب الأول - أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

نظرا للتغيرات الجذرية والإصلاحات العميقة التي طرأت على الاقتصاد الوطني خلال التسعينات، كان لابد على الدولة أن ترافق تلك الإصلاحات بإصلاح النظام الجبائي وذلك لوجود أسباب تدفعها لذلك وأهداف تسعى لتحقيقها، كما يعرف الإصلاح الضريبي على أنه التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو تحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو<sup>1</sup>.

#### أولاً - أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر:

**01- ضعف الجهاز الإداري:** إن النقص في المعلومات والبيانات المالية تعكس بالدرجة الأولى ضعف الجهاز الإداري القائم على تنظيم الضرائب وتحصيلها، مما يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي علاوة على الفساد الإداري<sup>2</sup>.

**02- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** لقد واجهت المؤسسة نظاما ضريبيا معقدا، وذلك نتيجة لتنوع الضرائب وتعدد معدلاتها، كما أن هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة معا.

**03- نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة وارتفاع الضغط الضريبي:** لقد أصبح النظام الضريبي القديم غير ملائم ولا يتكيف مع المؤسسة، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الوطن وأمام المعطيات الجديدة للسوق<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، -دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه- قسنطينة-، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 15.

<sup>2</sup> - عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من سوريا و الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 31.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الجزائري للفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 4.

**04- ثقل العبء الضريبي:** إن المؤسسات الجزائرية كانت تعاني من ارتفاع وطأة الضرائب على أرباح الشركات<sup>1</sup>، ويعتبر العبء الضريبي جد ثقيل على المؤسسة بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، حيث يشكل ضغطا على خزينة المؤسسة.

**05- عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار الخاص:** بالرغم من صدور العديد من قوانين الاستثمار الخاص خلال الفترة التي سبقت إصلاحات 1992، والتي كانت موجهة أساسا لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال سياسة التحفيز الضريبي إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ويعود هذا الفشل إلى أسباب عدة أهمها الإجراءات التعجيزية للقطاع الخاص التي جاءت بها القوانين المتتالية في الفترة الممتدة من 1963-1999<sup>2</sup>.

### ثانيا - أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:

يمكن إجمال أهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي:

- مواكبة النظام الاقتصادي الجديد، بأن يستعمل كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها توجيهها يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات والناجم عن تعدد الضرائب، وارتفاع معدلاتها؛
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات؛
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لتكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك؛

<sup>1</sup>- قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرانات العولمة الاقتصادية، -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 144.

<sup>2</sup>- قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2008)-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008، ص 93.

- تحسين شفافية النظام الضريبي، وتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني - أهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر

### أولاً- إصلاح الإدارة الضريبية:

**01- تنظيم الإدارة الضريبية:** عمد المشرع الجزائري من خلال إصلاحات 1992م إلى إعادة التنظيم الإداري وهيكلية الإدارة بالنسبة لمصالحه الداخلية والخارجية، حيث استفادت كل ولاية من مديرية ضرائب مستقلة تابعة لها، وأصبح لكل مديرية ولائية مديريات فرعية تسهر على خدمة المواطنين.

**02- مراكز الضرائب:** فقد أعلنت كمشروع جديد بتاريخ 19 سبتمبر 2001، بحيث تختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي، الذي لا يقل رقم أعمالهم عن 3.000.000 دج.

**03- مفتشية الضرائب:** قبل سنة 1994 كانت المفتشيات على المستوى الوطني مقسمة حسب اختصاصها إلى مفتشية الضرائب المباشرة ومفتشية الضرائب الغير مباشرة، غير أن هذا التقسيم خلف عدة مشاكل أثرت على المكلف لأنه مضطر إلى تقديم تصريحاته، هذه الصعوبات وأخرى أدت إلى قرار اتخذه وزارة المالية، بتوحيد المفتشيات فنشأت مفتشية الضرائب المختلطة سنة 1994.

**04- المديرية العامة والمديريات التابعة لها:** تعتبر الإدارة الضريبية من حيث تنظيمها الإقليمي موحدة، بحيث توجد المديرية العامة تحت غطاء وزارة المالية تتبعها ستة مديريات جهوية وتتبع كل مديرية جهوية مديرية ولائية.

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، 21-22 ماي 2002، ص 56.

05- مديرية المؤسسات الكبرى: تمثل هذه المديرية الشباك الوحيد للمؤسسات الأجنبية والتي يزيد رقم أعمالها عن 100 مليون دينار جزائري، وتشكل المكان الذي يتم فيه التصريح ودفح الضرائب الرئيسية، وتسيير الملفات الضريبية من حيث الإعلام، الوعاء، التحصيل والرقابة.

### ثانيا - إصلاح التشريع الضريبي:

تعتبر إصلاحات 1991م الأكثر شمولا من الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي منذ الاستقلال، حيث أن إصلاحات 1991م ارتكزت على الضريبة البترولية، وتضمنت العناصر التالية<sup>1</sup>:

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل ضريبة على القيمة المضافة؛
- القطيعة من نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص باختيار ضريبة واحدة على الدخل وهي الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- الفصل بين الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الأشخاص الطبيعيين.

<sup>1</sup> - حنان شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

## المبحث الثاني - التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الضريبة وقوانين الاستثمار

تعد الضرائب أهم ممول للخبزينة العمومية وأحد رموز السيادة للدولة وتحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها النسبي وإلزاميتها فضلا عن حجمها، ولقد أصبحت اليوم أحد أهم آليات تشجيع الاستثمار عن طريق المزايا والإعفاءات.

### المطلب الأول - التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الضريبة

#### أولا- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

**01- تعريف:** "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

#### 02- إعفاءات الضريبة على الدخل الإجمالي:

- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي عمليات توزيع المداخل لفائدة المساهمين أو أصحاب الحصص الاجتماعية في شركات خاضعة لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة<sup>1</sup>؛
- تعفى لمدة 6 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال الأنشطة التي تمارس في مناطق يجب ترقيتها ويحدد بنوده عن طريق التنظيم، وتمدد هذه المدة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة<sup>2</sup>؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للحرفيون التقليديون الممارسون لنشاط حرفي فني<sup>3</sup>؛
- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات المداخل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات في المناطق الجبلية<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup>- الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، المادة 10.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، المادة 14 تعدل وتتم المادة 282 مكرر 7.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، المادة 13-2.

<sup>4</sup>- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 138.

- يعفى الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة الأشخاص من جنسية جزائرية الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين التي أنشئ نظامها الجمركي بمقتضى المادة 126 مكرر من قانون الجمارك.

### ثانيا- الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

**01- تعريف:** "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين"<sup>1</sup>.

### 02- إعفاءات الضريبة على أرباح الشركات:

- تستفيد الشركات في ولاية إيليزي، تندوف، أدرار و تامنغست من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات وذلك بصفة انتقالية لمدة 05 سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2015<sup>2</sup>؛
- تخفض نسبة 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية وأنشطة وكالات السياحة والأسفار<sup>3</sup>؛
- إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وترفع مدة الإعفاء إلى 06 سنوات إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها؛
- استفادة وكالات السياحة والأسفار و المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة من إعفاء لمدة 3 سنوات اعتبارا من بداية نشاطها؛

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، المادة 135.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، المادة 17 تعدل وتتم المادة 6.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، المادة 7 تعدل وتتم المادة 150.

- تستفيد من الإعفاء لمدة 10 سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجنبى باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي<sup>1</sup>؛
- تعفى من الضريبة على أرباح الشركات ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2020 النواتج وفوائض القيم لعملية التنازل عن الأسهم والحصص الاجتماعية للأندية المحترفة لكرة القدم المشكلة كشركة<sup>2</sup>؛
- إعفاء دائم للعمليات المدرة للعملة الصعبة<sup>3</sup>؛
- تعفى من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات ابتداء من انطلاق نشاطها شركات رأس المال المخاطرة<sup>4</sup>.

### ثالثا- الرسم على النشاط المهني(TAP):

**01- تعريف:** " تأسس بموجب قانون المالية لسنة 1996، وحل محل الرسم الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري، يحصل الرسم على النشاط المهني بنسبة 2% ويفرض هذا الرسم سنويا على رقم الأعمال الذي يحقق في الجزائر الأشخاص الطبيعيين والمعنويين<sup>5</sup> .

### 02- إعفاءات الرسم على النشاط المهني:

- يعفى النشاط الذي رقم أعماله لا يتجاوز مبلغ 80.000 دج سنويا إذا تعلق الأمر بالمكلفين الذين يتمثل نشاطهم الرئيسي في بيع البضائع والأشياء واللوازم والسلع المتخذة للاستهلاك في عين المكان؛

<sup>1</sup>- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 10، المادة 10.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، المادة 80 تعدل المادة 30 من قانون المالية 10-01-2010.

<sup>3</sup>- حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 72-73.

<sup>4</sup>- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 4 تعدل وتتم المادة 138.

<sup>5</sup>- نصيرة بوعون يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

- مبلغ عمليات البيع الخاصة بالنقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير بما في ذلك كافة عمليات المعالجة قصد إنتاج المواد البترولية الموجهة للتصدير؛
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالمواد والسلع الإستراتيجية المحددة عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 31/96 المؤرخ في 15/01/1996؛
- الجزء المتعلق بتسديد القرض في إطار عقد الاعتماد الإيجاري المالي؛
- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة مثلما حددته المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة<sup>1</sup>؛
- إعفاء من الضريبة لمدة 05 سنوات على الرسم على النشاط المهني<sup>2</sup>.

#### رابعاً- الرسم على القيمة المضافة (TVA):

**01- تعريف:** " يتمثل الرسم على القيمة المضافة من الناحية الاقتصادية في مساهمة المكلف بالضريبة لمزاولة نشاط اقتصادي وتعتبر القيمة عن فرق الحجم بين الإنتاج والاستهلاك الوسيطي<sup>3</sup> ."

#### 02- إعفاءات الرسم على القيمة المضافة (TVA):

##### أ- العمليات التي تتم في الداخل:

- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة مثلما حددته المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- المواد والخدمات وكذا الأشغال التي حددت قائمتها بموجب التنظيم المتعلق بنشاطات البحث أو الاستغلال أو النقل؛
- عقود تأمين الأشخاص كما حددها التشريع المتعلق بالتأمينات؛

<sup>1</sup> - قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 120.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، المادة 75.

<sup>3</sup> - بن أعمار منصور، الرسم على القيمة المضافة، دار هومة، الجزائر. الطبعة 02، 2011، ص ص 45-46.

- عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية؛
- عمليات إعادة التأمين؛
- عقود التأمين المتعلقة بأخطار الكوارث الطبيعية؛
- عمليات الاقتناء المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في إطار عمليات القرض الإيجاري.

(ب) - العمليات التي تتم عند الاستيراد:

- تعفى أيضا من الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد السفن الموجهة لشركات الملاحة البحرية<sup>1</sup>؛
- المنتجات المعفى بيعها في الداخل من الرسم المذكور، وذلك وفقا لنفس الشروط والتحفيزات<sup>2</sup>؛
- البضائع المستوردة في إطار المقايضة وفقا للشروط المحددة في التشريع والتنظيم.

(ج) - العمليات التي تتم عند التصدير:

- عمليات البيع المتعلقة بمصنوعات الذهب والفضة والبلاطين الخاضعة لرسم الضمان باستثناء المجوهرات الفاخرة كما هو منصوص عليه في المادة 359 من قانون الضرائب غير المباشرة<sup>3</sup>؛
- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة<sup>4</sup>؛
- عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات التجارية الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا؛

<sup>1</sup> - الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الأعمال 2015، المادة 16 تعدل المادة 11.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، المادة 10.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، المادة 15 تعدل المادة 8.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، المادة 13.

- المواد والخدمات وكذا الأشغال التي حددت قائمتها بموجب التنظيم المتعلق بنشاطات البحث أو الاستغلال أو النقل عن طريق أنابيب المحروقات وتمييع الغاز من طرف موردي الشركات.

#### 05- إعفاءات جبائية مختلفة:

- يستفيد من التحفيزات الجبائية التي يقرها المجلس الوطني للاستثمار مع احترام قاعدة تقسيم رأسمال 49-51% كل استثمار أجنبي بالشراكة يساهم في تحويل المهارات نحو الجزائر أو إنتاج السلع في إطار نشاط منجز بالجزائر بمعدل اندماج يفوق 40%<sup>1</sup>؛
- إعفاء من الضريبة لمدة سنوات على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الالتزامات والسندات المماثلة والأوراق المماثلة للخرينة المسعرة في البورصة أو المتداولة في السوق<sup>2</sup>؛
- تمنح الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين في إطار جهاز دعم الاستثمار وجهاز دعم التشغيل بالتناسب مع معدل دمج المواد المصنعة محليا<sup>3</sup>؛
- الإعفاء من رسم التسجيل للعقود المتضمنة التنازل عن أسهم الاحتياطات والأرباح وكذا عقود تأسيس الشركات ذات رأس مال أجنبي شرط تقديم شهادة للموثق تثبت إيداع التقديمات لدى بنك معتمد<sup>4</sup>؛
- تعفى من الرسم المترتب على معاملات بيع السيارات الجديدة عندما تصنع محليا<sup>5</sup>؛
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات وذلك ابتداء من السنة المالية لعمليات إنتاج الأسمدة الأزوتية و الأمونياك المنتجة محليا والموجهة للبيع في السوق

<sup>1</sup>- قانون الرسم على رقم الأعمال 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 55.

<sup>2</sup>- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 67 تعدل وتتم أحكام المادة 63 من القانون رقم 11-02.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، المادة 74.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، المادة 12 تعدل المادة 256.

<sup>5</sup>- الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الطابع 2015، المادة 13 تعدل وتتم أحكام المادة 147 مكرر 6.

الوطنية، ترتبط الاستفادة من هذا الإعفاء باكتتاب دفتر شروط تحدد شروطه عن طريق التنظيم<sup>1</sup>؛

• إعفاء من الضرائب والحقوق والرسوم عمليات استيراد السلع والخدمات وكذا أشغال خدمات إنجاز البرامج والعمليات المتعلقة بالاحتياجات المرتبطة بالمهام الخاصة المتكفل بها بعنوان القروض<sup>2</sup>؛

• يعفى المكفون بالضريبة الذين يسددون دفعة واحدة كامل الدين الأصلي للجداول الذي تجاوز تاريخ استحقاقه 4 سنوات ابتداء من 1 جانفي من السنة الموالية لسنة الإدراج قيد التحصيل من غرامات التحصيل<sup>3</sup>؛

• إعفاء من حقوق التسجيل ورسم الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية لعقود الاكتساب الودي لعقارات أو حقوق عينية عقارية تابعة لأشخاص طبيعية أو معنوية خاضعة للقانون الخاص اللازمة لإنجاز مشاريع ذات منفعة عمومية<sup>4</sup>؛

• إعفاء من الحقوق الجمركية للفترة الممتدة من أول سبتمبر سنة 2014 إلى غاية 3 ديسمبر سنة 2015 عمليات بيع المواد والمنتجات المبينة (بقايا صناعة النشاء وبقايا مماثلة، نفايات الذرة وبقايا صناعة الجعة والتقطير، بقايا صلبة وإن كانت مطحونة أو بشكل كريات مكثلة ناتجة عن استخراج زيت فول الصويا، محضرات معدنية وأزوتية مركزة)<sup>5</sup>؛

• السلع غير المستثناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات؛

• نواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل وعن الالتزامات والسندات المماثلة والأوراق المماثلة للخرينة المسعرة في البورصة أو المتداولة في سوق منظمة لأجل أدنى

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 33.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المادة 42.

<sup>3</sup> الجزائر، وزارة المالية، القانون رقم 16/11 المتضمن قانون المالية 2012، المؤرخ في 28-12-2011، الجريدة الرسمية / العدد 72، المادة 51

تعديل المادة 51.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، المادة 68.

<sup>5</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 72 تعديل المادة 44 من القانون 12-12.

يقدر بخمس سنوات والصادرة خلال فترة خمس سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2013<sup>1</sup>؛

- منح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية<sup>2</sup>؛
- يرخص للخرينة بالتكفل بالفوائد البنكية للاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي الموجهة لاقتناء التكنولوجيا والتحكم فيها بغرض تعزيز معدل الإدماج الصناعي لقدراتها على المنافسة<sup>3</sup>؛
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية لقاء عوض عن كل المقتنيات العقارية في الاستثمار<sup>4</sup>.

## المطلب الثاني - التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الاستثمار

أولاً - التحفيزات الضريبية من خلال الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

لقد نص الأمر رقم 01-03، على مزايا ضريبية لتحفيز الاستثمار وجاءت هذه المزايا من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" والتي حلت محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار "APSI"، ونذكر أهم هاته التحفيزات:

### 01- التحفيزات في مرحلة الإنجاز:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار دون تحديد قيمتها<sup>5</sup>؛

<sup>1</sup> - قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، مرجع سبق ذكره، المادة 73 تعدل المادة 67 من القانون رقم 13-08.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، المادة 75.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، المادة 77.

<sup>4</sup> - الجزائر، وزارة المالية، القانون رقم 13-08 المؤرخ في 13-12-2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية/العدد 68، المادة 74 تعدل المادة 58.

<sup>5</sup> - الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية/العدد 47، الصادرة في 22/08/2001، المادة 02.

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، فيما يخص الاستغلال المتعلق بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص شراء السلع والخدمات غير المستثناة أو المستوردة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات؛
- الإعفاء من دفع نقل الملكية لقاء عوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل بنسبة 2% ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية<sup>1</sup>.

## 02- بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدخل الإجمالي لمدة عشرة سنوات؛
- الإعفاء من الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة عشرة سنوات؛
- الإعفاء لمدة 3 سنوات للاستثمارات المحدثة 100 منصب شغل وتمدد هذه المدة من 3 سنوات إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط<sup>2</sup>؛
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات دون اشتراط إحداث مناصب شغل الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها؛
- الإعفاء لمدة عشرة سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار.

<sup>1</sup>-الأمر 01-03، مرجع سبق ذكره، المادة 11.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، المادة 74 تعدل المادة 9.

ثانيا- التحفيزات الضريبية من خلال الأمر رقم 06-08:

01- بعنوان الإنجاز:

- الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستورد والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار<sup>1</sup>؛
- الإعفاء من الرسم من القيمة المضافة للسلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال<sup>2</sup>.

02- بعنوان الاستغلال: فإنها تستفيد لمدة عشر سنوات من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني للوكالة ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة، من مدة الرد 72 ساعة بعنوان الانجاز و 10 أيام للمقرر الخاص بالاستغلال؛
- تقلص المدة إلى 3 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق<sup>3</sup>؛
- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

<sup>1</sup>- الجزائر، الأمر رقم 06-08 والمعدل والمتمم للقانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 15/07/2006، الجريدة الرسمية/العدد 47، المادة 07 الفقرة أ.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، المادة 07 الفقرة ب.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، المادة 07.

## المبحث الثالث - أثر التحفيزات الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

### المطلب الأول - تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولاً - نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تذبذباً واضحاً وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2015) ونستعين بالجدول الموالي:

**الجدول رقم (1-2):** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة (2000 - 2015).

(مليون دولار)

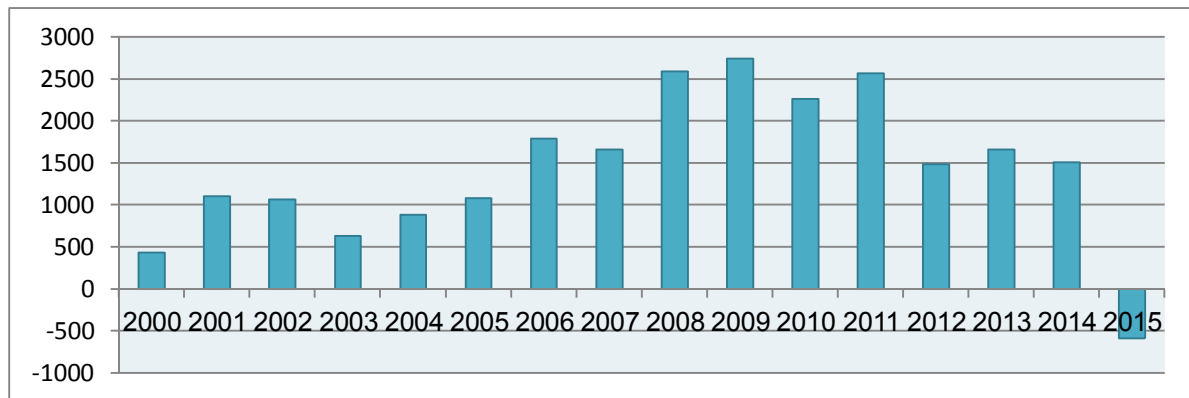
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	438	1108	1065	634	882	1081	1795	1662
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	2593	2746	2264	2571	1484	1664	1507	-587

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

لقد كان حجم الاستثمارات الواردة متذبذب من سنة إلى أخرى وهذا ما يوضحه هذا الشكل:

**الشكل رقم (2-2):** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2000 - 2015).

(مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة ( 2000-2015) قد شهد قفزة مهمة، حيث انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.108 مليون دولار سنة 2001، وتعزوا الاونكاتد هذا الارتفاع إلى الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات، والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، كذلك بيع الجزائر لرخصة الهاتف النقال بفضل دفع شركة "ORASCOM" المصرية للقسط الأول من هذه الرخصة، أيضا خوصصة شركة الصناعات الجديدة بالحجار لشركة "ISPAT" الهندية، إلا أن هذه التدفقات قد انخفضت نسبيا سنة 2002 بمعدل نمو سالب قدره 10.95% حيث أن الارتفاع السابق كان استثنائيا غير نابع من تحسن في مناخ الاستثمار، ثم ارتفع سنة 2004 بنسبة 39.11% بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة "WATANIYA" للاتصالات الكويتية وواصلت ارتفاعها انطلاقا من سنة 2005 بشكل متذبذب، لتبلغ سنة 2008 ذروة جديدة قدرت ب 2.593 مليون دولار، والسبب في ذلك هو تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدها الجهات المعنية بالاستثمار، حيث أن قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها، وتتمتع بجاذبية قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية " سوناطراك " وشركة "BRITISH PETROLUM" البريطانية لتطوير حقل الغاز في منطقة عين صالح.

إلا أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لطالما كانت متذبذبة، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى مستوياته سنة 2009 حيث بلغ 2746 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2010 الذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية ولو كان مبلغ التكاليف الممنوحة من طرفهم أكبر من تلك الممنوحة من طرف المؤسسات الأجنبية، إضافة إلى التوقف المفاجئ بالاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90% من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر، لكنها

انخفضت إلى 2264 مليون دولار سنة 2010 على خلفية ملف الفساد بشركة "سونا طراك"، واستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.484 مليون دولار سنة 2012 وهو أدنى مستوى منذ سنة 2005، ويرجع ذلك للانكماش الحاصل في إنتاج المحروقات حيث أثر سلباً في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ولكن أيضاً الاستثمارات الجزائرية في الخارج، وهنا يبرز تأثير توقف أو تباطؤ نشاطات شركة "سونا طراك" بالخصوص التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث انهارت التدفقات الوافدة من الجزائر بصورة كبيرة ما بين 2011 و 2012.

وفي المحصلة، يبقى مسار الاستثمار في الجزائر مرهقا وصعبا وغير واضح المعالم، حيث تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.507 مليون دولار سنة 2014 إلى -587 مليون دولار سنة 2015 وذلك حسب تقديرات الاونكتاد وتمثل نحو 18 % من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية، فيما تم تسجيل 1.664 مليار دولار سنة 2013، وتظل الجزائر من بين أقل البلدان استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة سنة 2015، بل جاءت في مؤخرة دول شمال إفريقيا.

### ثانيا - التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر:

**01- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر:** يمكننا أن نستخلص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، والمتبقي منه إلى الدول العربية خاصة، أما بالنسبة للدول النامية فنجدها ممثلة أكثر شيء بالصين، لكن المهم هو كون حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم الأمر الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

الجدول رقم (2-2): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة (2001-2010) حسب أهم الدول المستثمرة فيه.

(مليون دولار)

الترتيب	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
1	و.م.أ.	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	3,487
2	فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1,743
3	إسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1,531
4	مصر	163	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1,308
5	إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
6	بريطانيا	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893
7	بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857
8	الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644
9	الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488
10	ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	459
11	هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	438
12	الإمارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35	422
13	لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	16	265
14	عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168	263
15	الأردن	-	9	10	10	16	6	14	3	167	27	262
16	البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	3	190
17	السعودية	1	-	10	2	20	8	13	52	29	22	157
18	اليابان	9	78	2	17	2	8	11	8	17	3	151
19	قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	127
20	تونس	-	1	2	1	5	11	14	7	70	4	115
	الإجمالي	1,078	1,037	582	867	990	1,569	1,545	2,482	2,588	2,015	14,753

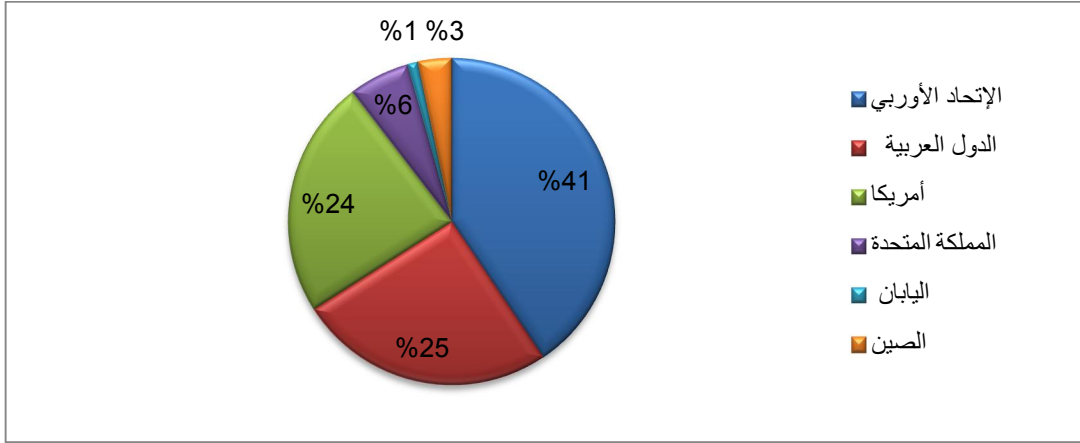
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص73.

وتتضح الكيفية التي توزعت بها الاستثمارات الواردة إلى الجزائر بشكل أوضح في

الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة (2001-2010).

(مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول.

02- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر: وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصروفة في الجزائر للفترة 2002-2015.

(مليون دج)

المجموع	الاتصالات	الخدمات	السياحة	النقل	الصحة	الصناعة	البناء	الزراعة	القطاع
2471691	89441	157335	420657	13172	13573	1681400	98996	3117	المبلغ

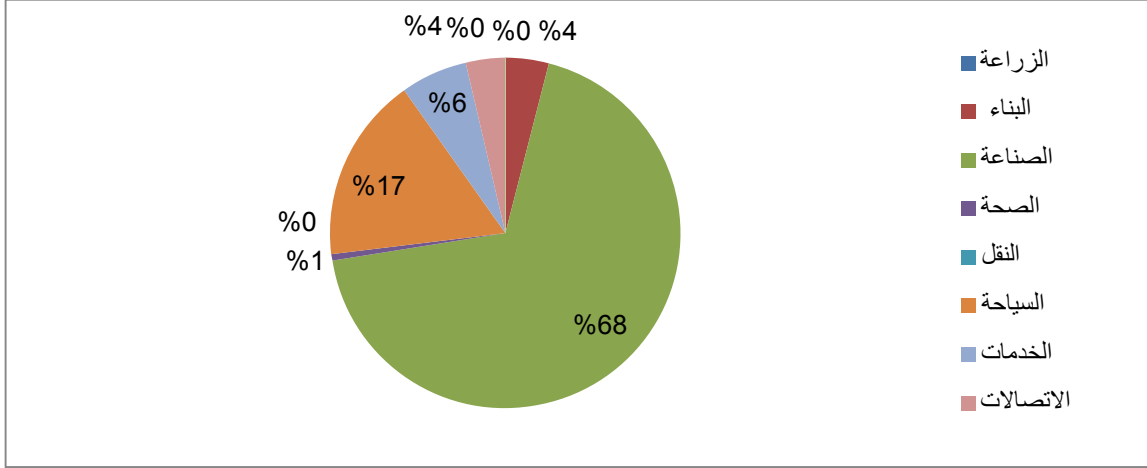
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2016.

لقد اتجهت غالبية المشاريع الاستثمارية نحو قطاع الصناعة مثل ما يوضحه الشكل

التالي:

الشكل رقم (4-2): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصروفة في الجزائر للفترة (2002-2015).

(مليون دج)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة والسياحة والخدمات الصدارة بنسبة 68% و 17% و 6% بالترتيب من إجمالي المشاريع المقامة، وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذه القطاعات لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الزراعة وقطاع الصحة فهي من القطاعات التي لا يحقق الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجنبه المستثمرين الأجانب، لذلك نجد أن قطاع الزراعة لا يمثل سوى 1% من إجمالي الاستثمارات المحققة.

كما أن تصنيف قيمة الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات، وتتمثل أهم الصناعات في الصناعة الغذائية، الكيمياء البلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء، والزجاج، حيث سجل الاستثمار في المياه والطاقة

واللذان يندرجا ضمن المشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن هنا نستنتج أن قطاع الصناعة والخدمات يحتلان مكانة كبيرة من قبل الشركات الاستثمارية في الجزائر.

الجدول رقم (4-2): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس مال المستثمر

(الجزائر) جانفي 2003 إلى مارس 2014.

(مليون دولار)

إجمالي الاستثمار	إجمالي فرص العمل	عدد المشاريع	المصدر	إسم الشركة
3,539	4,500	5	سويسرا	JelmoliHaldingAG
2,814	4,481	6	مصر	Orascom Group
2,049	2,344	4	إسبانيا	Grupo Ortiz Construction
649	1,095	5	فرنسا	Accor
98	187	6	السعودية	DallahAlbaraka Group
70	252	7	اليابان	Nissan
66	114	6	تونس	Tunisie Leasing
66	202	6	فرنسا	BNP Paribas
64	146	5	المملكة المتحدة	HSBC
51	95	5	فرنسا	SocieteGenerale

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014.

### 03- اتفاقيات الاستثمار المبرمة من طرف الجزائر:

سعت الجزائر لسنوات طويلة للجوء إلى تأطير الاستثمارات المباشرة عن طريق توقيع الاتفاقيات الدولية الثنائية بالاحتكام الدائم للنصوص التأسيسية الوطنية، خوفا من أن تقيد سيادتها وتهدد مصالحها الاقتصادية، وفيما يلي أهم اتفاقيات الاستثمار التي أبرمتها الجزائر من دول مختلفة:

الجدول رقم (5-2): اتفاقيات الاستثمار الدولية الجزائرية.

المجموع	اتفاقيات الاستثمار الدولية الأخرى	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	الاتفاقية الاستثمارية
92	06	33	53	عدد الاتفاقيات

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، إحصائيات 2016.

المطلب الثاني - تقييم دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب التحفيزات الضريبية دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التعديلات الأخيرة في قوانين المالية والضرائب، من خلال زيادة المزايا الضريبية كان لها الأثر في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أولا - تكلفة الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

تعتبر الإعفاءات الضريبية أموال تخسرها الدولة، لعدم دخولها إلى خزينتها وذلك من أجل تشجيع الاستثمار، حيث تحرم خزينة الدولة من أموال طائلة، وسيكون لها الأثر الكبير في زيادة حجم الاستثمار، وسنوضح تكلفة هاته الإعفاءات من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (6-2): كلفة الإعفاءات الضريبية كنسبة من الضرائب العادية والنتاج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2000-2004).

(مليار دج)

السنوات	كلفة الإعفاءات	الضرائب العادية	%	النتاج الإجمالي	%
2000	32,4	349	9,3	1.522	2,2
2001	45,1	398	11,3	1.354	3,33
2002	33,8	482	7,0	1.425	2,37
2003	69,2	519	13,3	1.870	3,7
2004	43,4	578	7,5	2.149	2,01

المصدر: وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، 2004.

الجدول رقم (7-2): تطور التكاليف الضريبية في (A.P.S.I)، (A.N.D.I).

(مليار دج)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تكلفة الإعفاءات الضريبية	32.4	45.1	33.8	67.2	43.4	49.9	69.1

المصدر: المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات.

يمثل هذا الجدول حجم تكلفة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية للاستثمار، في إطار القرارات المتخذة من قبل (A.P.S.I) و (A.N.D.I) لهذه السنوات، حيث بلغت 317.9 مليار دج جاءت في إطار دعم الاستثمار وخاصة في مرحلة الإنجاز ومن الملاحظ أن نسبة الإعفاءات بلغت 45.1 مليار دج في سنة 2008 مصاحبة لصدور الأمر 03-01، وارتفعت إلى 67.2 مليار دج سنة 2010، وازداد الارتفاع إلى 69.1 مليار دج سنة 2013 بعد صدور الأمر 08-06 وذلك من خلال تطبيق الإعفاءات الضريبية وزيادة التخفيضات في بعض النسب.

ثانيا- آثار التحفيزات الضريبية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: نالت الاستثمارات المحلية أكبر حصة من إجمالي الاستثمارات الكلية حيث كانت نسبة المشاريع فيها 99% أما الاستثمارات الأجنبية 1% فقط، أما من حيث قيمة الاستثمارات فكانت حصة الاستثمارات المحلية 87% مقابل 13% للاستثمارات الأجنبية، وجاء التوزيع كالتالي:

الجدول رقم (8-2): عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر للفترة 2002-2015.

(مليون دج)

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار الأجنبي	676	1%	2 471 691	21%	129 254	13%
الاستثمار المحلي	59 563	99%	9 100 521	79%	904 762	87%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2016.

الجدول رقم(9-2): مناصب الشغل وقيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 2002-2015.

(مليون دج)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
أوربا	377	898 192	76 709
الاتحاد الأوربي	274	563 346	39 939
آسيا	68	119 506	8 607
أمريكا	16	65 636	3 346
الدول العربية	200	1 267 592	37 842
إفريقيا	1	27 799	400
أستراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	13	89 992	2 086
المجموع	676	2 471 691	129 254

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [www.andi.com](http://www.andi.com).

من خلال هذا الجدول والجداول الأخرى نلاحظ أن حجم المشاريع بلغ 676 مشروع، مقارنة بالفترة 1993-2000 حيث بلغ عدد المشاريع في تلك الفترة 397 مشروع فقط، ويرجع ذلك إلى الحوافز الضريبية الجديدة التي جاء بها الأمر 01-03 بالإضافة إلى الأمر 06-08، ومازالت أوربا تحصد المرتبة الأولى ب 377 مشروع وذلك بسبب الامتيازات الضريبية التي منحتها الجزائر لها، لكن قيمة وعدد مناصب الشغل لهذه الاستثمارات لا يمكنها تحقيق مردود اقتصادي يكون في مستوى ما تم منحه من الحوافز الضريبية.

حيث يتبين لنا أن قانون الاستثمار ( 01-03) الذي تم تعديله بموجب الأمر ( 06-08) ، أنه تم منح مدة أقصاها 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بإنجاز و 10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بمزايا الاستغلال مع أن الوكالة يمكنها تحصيل إتاوة مقابل

دراسة الملفات على خلاف الأمر ( 03-01) الذي لم يذكر الحصول على إتاوة مقابل دراسة الملفات، أما المدة التي نص عليها كانت 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا.

كما نص على الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني تستفيد من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم، بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار، إلا أن الأمر السابق تحدث عن الاتفاق المبرم بين الوكالة والمستثمر لكن لم يتحدث على أن المزايا تعد عن طريق التفاوض وأنها تخضع لمعايير تضبط عن طريق التنظيم، كما أعطى صلاحيات أوسع للمجلس الوطني للاستثمار على خلاف ما كانت عليه في الأمر (03-01) محدودة.

وكخلاصة يمكن القول أن التحفيزات الضريبية تلعب دورا ضعيف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن اعتبارها من المكونات الثانوية لمناخ الاستثمار فعندما قمنا بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة (2000-2015) التي عرفت صدور عدة قوانين تمنح جملة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء ففي سنة 2001 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي تحسنا ملحوظا قدر ب 1108 وهذا ما يرافق صدور الأمر ( 03-01) والذي منح امتيازات وصلاحيات أكبر للمستثمرين الأجانب بحيث لا يمكن إرجاع هذا التحسن إلى صدور هذا الأمر فقط لأن الجزائر عرفت في تلك الفترة استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وفي سنة 2002 عرفت تدفق قدر ب 1065 مليون دولار وذلك راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة " أوراسكوم" المصرية، و خصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار، لشركة إسبات الهندية، والدليل على ذلك معاودة انخفاضه سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار ثم ارتفع في سنة 2004 إلى مستوى 882 مليون دولار بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وسجل تدفق قدر 1081 مليون

دولار سنة 2005 ثم ارتفع إلى 1795 مليون دولار سنة 2006 وهذا يرافق صدور الأمر (06-08) إلا أنه عاود الانخفاض في السنة الموالية إلى 1661,8 مليون دولار ثم سجل أكبر تدفق في تاريخ الجزائر سنة 2008 قدر بـ 2593 مليون دولار ليبلغ أعلى مستوياته سنة 2009 حيث بلغ 2794 مليون دولار، ثم انخفض التدفق إلى 2264، 2571، 1484 مليون دولار في السنوات 2010، 2011 و 2012 على التوالي وعدم استقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي دليل على ارتباطه بمجموعة من العوامل المتداخلة بالإضافة إلى منح الحوافز الضريبية يجب التركيز على باقي العوامل التي من شأنها التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كتوفير الأمن ومواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات والقيام بحملات إشهارية لما تملكه الجزائر من فرص استثمارية.

### المطلب الثالث - معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

#### أولاً - المعوقات الاقتصادية:

**01- الاستقرار السياسي:** غيابه أثر كثيرا على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد وتحفيز جلب الاستثمار في هذا البلد نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فإن أهم معينات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فدور وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

## 02- عدم وجود سوق منافسة:

إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تنافس في مثل هذا الجانب<sup>1</sup>.

كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطرح كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل عدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة<sup>2</sup>.

إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغار في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري، كما أن التسهيلات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار، كما أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر هو المسيطر، حيث أن الخسائر التي يسببها هذا القطاع من خلال المنافسة الحادة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - على جمال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشركة الأورو متوسطة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، العدد 04، مارس 2005، ص 387.

<sup>2</sup> - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 1998-1999، ص 100.

<sup>3</sup> - على جمال، فاطمة حفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 385.

**03-عائق العقار:** من أهم عوائق العقار طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة، كذلك تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي إلى التهيئة، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها، أيضا عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

### ثانيا - المعوقات القانونية والإدارية:

**01- الفساد الإداري:** إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسئول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم التراخيص غير مسموح بها قانونا.

**02- عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية:** إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحيه هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متحقق أدبالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع حيث أتوا أي أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 104.

## خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى النظام الضريبي والتحفيزات الضريبية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث افتتح المبحث الأول بالنظام الضريبي وأهم الإصلاحات التي قامت بها الإدارة الضريبية في الجزائر، كما أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى ويتأثر بعدة عوامل اقتصادية، سياسية واجتماعية.

واهتم المبحث الثاني بالتحفيزات الضريبية المقدمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فقد تميز قانون الاستثمار في الجزائر بسخاء الحوافز والإعفاءات الضريبية سواء في إطار قانون الضرائب أو في إطار قوانين الاستثمار.

واهتم المبحث الثالث بدور التحفيزات الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر متذبذب من سنة إلى أخرى، رغم الكم الهائل من التحفيزات المقدمة من طرف المشرع الجزائري، كما أهتم بأثر التحفيزات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم العوائق التي يواجهها هذا الأخير، حيث كان دور التحفيزات الضريبية ضعيفا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

خاتمة عامة

بالرغم من الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، بل كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الضريبية للمستثمرين الأجانب، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية و التحفيزات والتسهيلات الهائلة التي يتوفر عنها الاقتصاد الوطني.

ولقد جاءت هذه الدراسة لتبين أثر التحفيزات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة من 2000-2015، باعتبار هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني.

وقد انتهت الدراسة بالتوصل إلى نتائج واقتراح توصيات تمت صياغتها كما يلي:

### أولا- نتائج الدراسة:

01- ثمة علاقة تربط بين الاستثمار والضريبة، وهي علاقة متبادلة إذ أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى رفع حصيلة الضرائب، كما أنه لن يكون هناك توسع في الاستثمارات ما لم يكن هناك نظام ضريبي محفز.

02- بالرغم من الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر إلا أن نظامها الضريبي ما زال يعاني العديد من النقائص والتي من أهمها عدم الاستقرار الذي تثبته كثرة التعديلات الضريبية.

03- انعدام الوضوح والاستقرار في القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار.

04- منح الحوافز الضريبية دون الاهتمام بباقي مكونات المناخ الاستثماري قد يؤدي إلى زيادة العبء المالي للدولة.

كما استند البحث في مقدمته إلى جملة من الفرضيات التي حاولنا اختبارها ضمن

محتوى الدراسة، حيث تبين ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى، فهي صحيحة حيث تعتبر السياسة الضريبية أداة مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لإسهاماتها في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي أما على المستوى الجزئي فيكمن دورها في تحسين أداء المؤسسات معتمدة في ذلك على جملة من الأدوات أهمها الإعفاءات الضريبية التخفيضات الضريبية... الخ.

أما الفرضية الثانية فهي صحيحة لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الرفع من معدلات النمو من خلال التكنولوجيا المتطورة التي يستعملها في العملية الإنتاجية وهذا يجعل المنافسة بين الدول قوية للفوز بأكبر نسبة ممكنة منه.

أما الفرضية الثالثة خاطئة، حيث افترضت الدراسة أن الارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر راجع إلى التحفيز الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب ، إلا انه تبين أن الحوافز الضريبية لم تكن السبب في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي لأنها ليست من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرار الاستثمار، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد توفير المناخ الاستثماري الملائم ، سهولة وتبسيط الإجراءات الإدارية توفير الضمانات القانونية التي تحميه كل هذه العوامل تعزز ثقة المستثمر الأجنبي، وتجعله يقدم على الاستثمار في الجزائر.

### ثانيا - التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات للحكومة الجزائرية:

01- على المستوى الداخلي فمن الضروري تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وذلك من خلال ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، كما يجب تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال استخدام الموارد الترويجية المختلفة

لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

02- على المستوى الخارجي، فمن الضروري تفادي الازدواج الضريبي، ويتم هذا بتنظيم الضريبة وذلك عن طريق إقرار قانون يقضي بإعفاء المكلف من ضريبة معينة إن استطاع أن يثبت أنه دفعها إلى خزينة دولة أخرى، أو عن طريق إقرار قانون يتيح من خلال أحكامه، إتباع أحد أساليب منع الازدواج الضريبي، كذلك إبرام المزيد من الاتفاقيات الجبائية، و تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

03- ضرورة وضوح الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار أمام المستثمرين، مما يساهم في خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار، وضرورة تفعيل الإطار التشريعي المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكار، وهو ما يعني دعم ظهور الاختراعات ونقل التكنولوجيا.

04- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير نفطية مثل الصناعة والزراعة وقطاعات أخرى.

### ثالثا - آفاق الدراسة:

نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون موضع أبحاث علمية في المستقبل:

01- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

02- دراسة العلاقة بين المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

03- دراسة مقارنة بين المؤشرات الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاقتصاد الجزائري.

# قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب باللغة العربية:

- 01- بعلي محمد الصغير و يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 02- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة 04، الأردن، 2007.
- 03- حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 04- حسين الوادي محمود و زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 05- يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مدخل تحليلي مقارنة، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 06- محمد إبراهيم عبد اللاوي، نشأة المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 07- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 08- محمد عباس محرز ، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 09- منصور بن أعمار، الرسم على القيمة المضافة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 10- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطبع، الجزائر، 2011.
- 11- نصيرة بوعون يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 12- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 13- السيد حجازي المرسي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة 01، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 14- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 15- علي عباس عياد، النظم الضريبية المقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1970.
- 16- العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 17- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 18- رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء 1، الطبعة 02، دار هومة، الجزائر، 2006.

**(ب) - أطروحة الدكتوراه:**

- 01- الحواس زواق، "دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2016.
- 02- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- 03- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة النظام الجزائري للفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

**(ج) - رسائل الماجستير:**

- 01- حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه - قسنطينة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.
- 02- يوسف قاشي، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرزات العولمة الاقتصادية - دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
- 03- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- 04- مبروكة حجار، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة - حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006.
- 05- نور الدين قدوري، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008.

06- عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من سوريا و الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

07- فتحي غزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.

08- صفية والي، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة (الجزائر - تونس) -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، الجزائر، 2012.

09- ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص - دراسة حالة ولاية تلمسان -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

### (د) - المجلات و الدوريات:

01- بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، بحوث اقتصادية عربية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015.

02- علي جمال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشركة الأورو متوسطة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، العدد 04، مارس 2005.

### (هـ) - التقارير:

01- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ملتقى الاستثمار السنوي، 2015.

02- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014.

### (و) - الملتقيات والأبحاث:

01- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، 21-22/ماي 2002.

### (ز) - القوانين والتشريعات:

01- الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2015.

- 02- الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الأعمال، 2015.
- 03- الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الطابع، 2015.
- 04- الجزائر، وزارة المالية، القانون رقم 16/11 المتضمن قانون المالية 2012، المؤرخ في 28-12-2011، الجريدة الرسمية / العدد 72.
- 05- الجزائر، وزارة المالية، القانون رقم 08-13 المؤرخ في 13-12-2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية/العدد 68.
- 06- الجزائر، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية/العدد 47، الصادرة في 22/08/2001.
- 07- الجزائر، الأمر رقم 08-06 والمعدل والمتمم للقانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 15/07/2006، الجريدة الرسمية/العدد 47.

### ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

#### a)- les livres:

02- j.Alexandre, **Droit fiscal Algérien**, OPU Alger 1990.

#### b)- rapports :

01- UNCTAD, **World investissment report: trends and determinants overview**, New York and Geneva, 1998.

### ثالثا - المواقع الإلكترونية:

01- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار / [www.andi.com](http://www.andi.com).

المخلص:

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل، التحفيزات الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب في الجزائر سواء في القوانين الضريبية أو قوانين الاستثمار، باعتبارها أحد الوسائل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك لما يلعبه هذا الأخير من أهمية ودور في توفير رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا، مما يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: - التحفيزات الضريبية - الاستثمار الأجنبي المباشر - التنمية

الاقتصادية.

Résumé :

L'étude et l'analyse a examiné des incitatifs fiscaux offerts aux investisseurs étrangers en Algérie, que ce soit dans les lois fiscales ou l'investissement, comme un moyen important pour attirer des investissements directs étrangers en Algérie, en raison de l'importance et le rôle de ce dernier dans la fourniture de capital et transfert technologique, qui a un impact positif sur le développement économique.

Mots-clés : - incitations fiscales - l'investissement étranger direct  
- développement économique.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ